

حول المشاركة السورية في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اختتمت في أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة أعمال الاجتماع السابع لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي انعقد في الفترة ما بين 7-10/4/2008.

وقد اتسمت المشاركة السورية، خلال الاجتماع، بالفعالية والايجابية من خلال مساهمتها في الأنشطة المختلفة للمجموعة، حيث ناقش الاجتماع تقرير لجنة الأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تترأسها سورية. حيث قامت رئاسة اللجنة بعرض الورقة التي خلصت إليها من خلال أعمالها على الاجتماع العام في يومه الأول، وذلك بما يتضمن أفضل الممارسات في ضوء التوصيات الدولية ذات العلاقة ومؤشرات العمليات غير العادية في القطاعات المختلفة.

كما ناقش الاجتماع العام تقرير لجنة الأشخاص المعرضين للمخاطر السياسية التي تترأسها سورية أيضاً، حيث تم عرض التقرير من قبل رئاسة اللجنة متضمناً ما تم انجازه والتوصيات التي خلصت إليها اللجنة.

وقد ناقش الاجتماع العام للمجموعة عدداً من تقارير التقييم المشترك لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعدد من الدول أعضاء المجموعة. حيث تمت مناقشة تقرير كل من قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة واليمن. حيث كان أمين سر هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمهورية العربية السورية أحد خبراء التقييم الذين شاركوا في تقييم اليمن.

ويذكر أن المجموعة قد ناقشت سابقاً تقارير التقييم المشترك لكل من سورية والبحرين وموريتانيا وتونس والمغرب. وقد استضافت سورية فعاليات الاجتماع العام السادس لمجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شهر تشرين الثاني 2007، بدعوة من مصرف سورية المركزي وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد أنشئت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF في تشرين الثاني 2004، وتعتبر سورية عضواً مؤسساً في هذه المجموعة. وتهدف المجموعة إلى تبني وتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب (9+40) وتنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، والتعاون سوريا

في ذلك، والعمل على تحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، واتخاذ ترتيبات فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب طبقاً للقيم الثقافية الخاصة بالدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

وقد ساهمت الجمهورية العربية السورية، ولاسيما هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفعالية في نشاطات هذه المجموعة، حيث استضافت العديد من أنشطتها وشاركة في العديد من اللجان وفرق العمل التي أنشئت المجموعة.